في الارض المحتلة، بشقيه السياسي والامني.

ثالثاً: ان يتضمّن مشروع الحكم الذاتي انسحابات اسرائيلية من مناطق معيّنة يتمّ الاتفاق في شأنها.

رابعاً: ان تكون الانتخابات المزمع اجراؤها انتخابات تشريعية وسياسية، وان يشارك في هذه الانتخابات جميع الذين خرجوا من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بعد السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

خامساً: ان ترفع اسرائيل يدها عن اراضي الاوقاف الفلسطينية، وان تسلّم هذه الاراضي الى سلطة الحكم الذاتي لتعود، في النهاية، الى سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ماذا كان الرد الاميركي على النقاط الجوهرية التي احتوتها المذكرة الفلسطينية؟ أجابت مصادر مطلعة، ان الرد الاميركي جاء على النحو التالي:

اولاً: لا مجال لتجاوز صيغة مدريد، لأن أي تجاوز ربما يؤدي الى الاطاحة بالحكومة الاسرائيلية وانهيار عملية السلام برمّتها.

ثانياً: لا تزال الولايات المتحدة الاميركية على موقفها الرافض للاستيطان باعتباره يشكّل عقبة كبيرة على طريق السلام، لكنها، في الوقت عينه، تتفهّم حاجات اسرائيل الأمنية، وهي لا ترى ضرورة للربط بين مسألة ضمانات القروض وبين القضايا الاستيطانية.

ثالثاً: بعد ان تعود السيادة على الاراضي العامة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فانها لا تصب في خانة الدولة الفلسطينية الموعودة؛ اذ سيبقى كل شيء على ما هو عليه الى حين الاتفاق على صيغة الحلول النهائية.

رابعاً: لا توجد أي امكانية لأن تكون الانتخابات المزمع اجراؤها في الضفة والقطاع انتخابات سياسية، وهي بالضرورة يجب ان تكون انتخابات للحكم الذاتي الاداري، لكن الادارة الاميركية ستطرح اقتراحاً في جولة المفاوضات السادسة برفع عدد الذين سيجرى الاقتراع عليهم لمجلس الحكم الذاتي الاداري الى نحو عشرين عضواً، وهناك اقتراحات أخرى سيتم طرحها في هذا الشأن (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٨/٨/١٩٩٢).

على الرغم من ذلك، فان الادارة الاميركية لم توصد الباب في وجه خيارات أخرى، لكنها، في الوقت عينه، لم تشرعه. هذا، على الاقل، ما أثمرت عنه المحادثات بين الرئيس الاميركي، جورج بوش ووزير خارجيته، الذي انتقل الى البيت الابيض للاشراف على حملته الانتخابية وبين رئيس الوزراء الاسرائيلي. ويبدو، حسب بعض المصادر المطلعة، ان ثمة أسساً تم الاتفاق في شأنها، لعلّ أهمّها:

اولاً: هناك قضايا تتعلّق بالفلسطينيين وحدهم، ومن دون الرجوع الى أي جهة أخرى، وهي الامور التي لها صلة بالقضايا اليومية الروتينية التي ستترتب على ادارة الحكم الذاتي الاداري في الانتخابات المقبلة، ومنها مهام الشرطة والبلديات وغيرها.

ثانياً: هناك قضايا تتعلّق بالاسرائيليين وحدهم، ومنها قضية الأمن بشقيه الاقتصادي والعسكري، والقضايا المتعلّقة بالمصادر الطبيعية ومخزون جوف الارض من المياه والمعادن.

ثالثاً: هناك قضايا اسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة، وهي القضايا المتعلّقة بالصحة والبيئة، والتلوّث والمناهج الدراسية والرسوم الجمركية، والعمالة المتبادلة (**المصدر نفسه**).

وربما لهذا السبب، بالذات، صرّح رابين بأن انتخابات عامة ستجرى في الارض المحتلة في نيسان (ابريل) ١٩٩٣، «يختار الفلسطينيون فيها بأنفسهم ولأنفسهم مجلساً ادارياً (وليس بنية تشريعية يطالبون بها) ليتولّى الاجراءات المؤقتة للحكم الذاتي». واقترح الاول من كانون الاول (ديسمبر) المقبل موعداً للتوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين على ترتيبات هذه الانتخابات، والأول من شباط (فبراير) ١٩٩٣ موعداً لتحديد «دوائر النشاط» التي يمكن ان يتولاها الفلسطينيون في إطار الحكم الذاتي. وأضاف، ان اسرائيل «تعرض» بذلك، على فلسطينيي الارض المحتلة «الحكم الذاتي ليتولّوا شؤونهم بأنفسهم، باستثناء الأمن ومسؤولية المستوطنات الاسرائيلية». وفوق هذا وذاك، أشار الى أهمية المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي التي يفترض ان تمتد خمس سنوات من